البطالة والعنف (حالة الجزائر)

أ/ مسيح الدين تسعديت.

مقدمة:

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، وظاهرة اجتماعية تزعزع تركيبة المجتمع ووظائفه، وظاهرة سياسية بعدما أصبحت مؤشرا فعالا في الفصل بين الأنظمة الناجحة والأنظمة الفاشلة.

والواقع أنّ تحليل ظاهرة البطالة لا يمكن أن يعتمد على المقاربات الاقتصادية فقط لما لها من انعكاسات على الفرد والمجتمع والدولة في آن واحد. وهنا تبرز أهمية الاعتماد على النظريات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية لتشريح الظاهرة واقعيا وفهم تبعاتها، وكذا فك اللبس عن الارتباط الوثيق الموجود بينها وبين الآفات العديدة التي تعاني منها المجتمعات ذات النسب العالية من البطالة، ومن ثم التعامل معها بكل حزم.

ويعود اهتمام الباحثة بالموضوع إلى النسب العالية من البطالة التي تميز المجتمع الجزائري في ظل ما يعرفه من حراك اجتماعي داخلي، وغليان اجتماعي عربي لم يكن محدود الأثر. بالإضافة إلى الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة على المجتمع الجزائري، حيث أصبح جليا أمام الأستاذة انتشار ظاهرة اليأس وغياب الإبداع والطموح عند طلبتنا، وانتشار ظاهرة الجري وراء الشهادات دون أدنى اهتمام بالتحصيل العلمي، حيث يتم التحجج في كل حين بالمصير الواحد والأوحد وهو البطالة.

وهنا يمكن التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن للبطالة أن تساهم في زعزعة الاستقرار السياسي للدول عامة وللجزائر خاصة؟

Summary:

Unemployment is a widespread phenomenon which ,in several cases, is at the origin of social chaos and political instability, especially in third world countries where the state is still struggling for survival. This paper will deal with the close relationship between jobless and Acts of violence which generally cause real problems for the ruling elites of the concerned countries.

Algeria is one of the countries that suffer from the high rates of Unemployment. In fact, the situation in Algeria is crucial, since the high rates of unemployed and poor people have always constituted a source of long term conflicts for the country.

مفهوم البطالة:

"بالكسر وقيل بالضم هي على نقيضها العمالة، وهي من بطل الأجير يبطل بطالة بالفتح أي تعطل فهو بطال"[1]. ويفضل البعض مصطلح العطالة[2] حيث رأوا أنّ الكلمة الأولى تحمل معا معنى أخلاقيا وقيميا كونها مشتقة من الباطل.

أما اصطلاحا فتطلق البطالة على ثلاثة معان هي:

1- عدم تناسب فرص العمل مع قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها.

2- عدم إسناد أي عمل أيا كان نوعه إلى الشخص

3- عدم قيام الشخص بعمل ما بناء على رغبته في عدم العمل.

فالبطالة هي عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء أكان عملا ذهنيا أم عضليا أم غير ذلك من الأعمال، وسواء أكان عدم الممارسة نتيجة لأسباب شخصية إرادية أم غير إرادية. كما يدخل في دائرة البطالة أيضا من تم تعيينه ولكن في مكان غير مناسب له، أو أن الأشخاص الذين تم إسناد العمل إليهم أكثر من العمل المطلوب، وهو ما يسمى بظاهرة تكدس العاملين.

أنواع البطالة:

تقسم البطالة المنتشرة اليوم في كل المجتمعات إلى نوعين أساسيين هما:

1-البطالة السافرة أو المطلقة أو الصريحة Open Unemployment:

ويقصد بها وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل، ولكنهم عاطلون وعاجزون عن الحصول على أي فرصة عمل بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه. وتظهر البطالة السافرة بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنا بالطلب عليه.

2-البطالة المقنعة أو الصورية Disguised Unemployment:

وتتمثل في عمالة فائضة في مكان العمل تتدنى إنتاجيتها إلى الصفر، ويساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته. أما وجودها فيترتب عليه الاضطراب وانتشار عدم الحماس في

---

[1] أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الآثار، الحلول**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص.9.

[2] محمد نبيل جامع، **البطالة قنبلة موقوتة، فك شفراتها وحديث مع الشباب**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص.5.

القيام بالعمل. وغالبا ما يكون ازدياد المعدلات العالية لهذه النوعية من البطالة كنتيجة لعدم وجود الإدارة الجيدة التي تملك توجيه أجهزة الإنتاج والخدمات، وعدم تكافؤ وظيفتي الإشراف والوقاية في إدارة العمل.

أما عن التصنيفات المختلفة للبطالة فيمكن ذكرها كما يلي:

أولا- من حيث نظرة الأفراد إلى العمل تنقسم البطالة إلى:

1-بطالة إجبارية: تتواجد بين أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق ولا يجدون فرص عمل، وعادة ما تحدث بسبب تدني الطلب الفعال.

2-بطالة اختيارية: حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرصة عمل أفضل ذات مدخول أعلى وأكثر ملاءمة لقدراتهم وطموحاتهم.

ثانيا- من حيث عامل الزمن: تقسم البطالة إلى:

1-بطالة موسمية أو متقطعة: تحدث في حالة غير مستقرة ويسمى العاطلون بعمّالة اليومية.

2-البطالة طويلة الأجل: وهي التوقف عن العمل أو عدم التمكن من الحصول على فرصة عمل لفترة تمتد إلى عام أو أكثر.

ثالثا- من حيث المستوى التعليمي: وهنا توجد:

1-بطالة المتعلمين: وتتلخص أساسا في وجود فائض في القوى البشرية المتعلمة من خريجي المدارس والجامعات عما تتطلبه سوق العمل.

2-البطالة عن طريق مستوى التحصيل العلمي: أي العاطلون نتيجة استمرارهم في التحصيل العلمي.

رابعا- لدى كبار السن نجد:

1-بطالة المسنين: وهم أولئك الذين مازالوا يتمتعون بالقدرة الطبيعية على المشاركة في العمل الدائم أو المؤقت إذا أتيحت لهم الفرصة لذلك.

2-بطالة التقاعد: وتحدث باستبعاد فرد أو فئة من سوق العمل كنتيجة عقابية أو جزائية، أو لبلوغ السن القانونية للتوقف عن العمل.

كما تنتشر أنواع أخرى من البطالة يمكن ذكرها فيما يلي:

1-بطالة فقراء المهنة[3]: وهم أولئك الذين يحصلون على عمل غير مناسب لقدراتهم ومؤهلاتهم الحقيقية، حيث يعانون من ندرة فرص الحصول على درجات مهنية أو أجور أو حوافز تتلاءم مع ما يبذلونه من جهد فعلي. ويسود هذا النوع عادة بعد انتشار المحسوبية والمحاباة والرشوة للحصول على عمل في ظل تغييب مبدإ تكافؤ الفرص.

2-بطالة الذمامة أو سوء المظهر Unemployment Bad looking[4]: حيث غالبا ما تقابل إعلانات طلب الوظائف خاصة من بين النساء شروط حسن المظهر. وفي دراسة أمريكية حول العلاقة بين الجمال وسوق العمل، أشير إلى أن الأفراد الذين لا يتمتعون بالجمال يكسبون أقل مما يكسب الموظفون متوسطو الجمال. كما أن العاملين ذوي المظهر الأفضل يتركزون في الوظائف ذات الإنتاجية والمكسب الأعلى.

3-بطالة التبعية للأقل كفاءة: وتنتشر بين المرؤوسين الذين يضطرون إلى اتباع تعليمات مهنية لرؤساء أقل معرفة أو موهبة منهم مما يؤدي إلى عدم الاستثمار الاقتصادي الأمثل لقدرات هؤلاء المرؤوسين. وعادة ما يطلق عليها اسم بطالة القدرات، أي تعطيل القدرات الفعلية للمبدع وقصور القدرات التقييمية على من يملك ذلك الدور.

أسباب البطالة:

يمكن تصنيف أسباب البطالة حسب الفئات التالية:

1-الأسباب البنيوية:

وتتلخص في بنية سوق العمل وتركيبتها ويمكن ذكرها فيما يلي:

أ- زيادة الكثافة السكانية وعدم كفاية فرص العمل، وهنا تجدر الإشارة أنه ليس صحيحا دائما أن البطالة مرتبطة بالنمو الاقتصادي، لأنه رغم النمو الاقتصادي العالمي لسنة 2005 إلا "أن عدد العاطلين في العالم قد بلغ 191،8 مليون عاطل بزيادة قدرها 2،2 مليون عاطل عن سنة 2004"[5]. كما أن معدلات النمو المحققة في بعض البلدان العربية البترولية لم تؤد إلى

---

[3] أسامة السيد عبد السميع، **المرجع السابق،** ص 18.

[4] **نفس المرجع**، ص19.

[5] محمد نبيل جامع، **المرجع السابق**، ص 15.

تخفيض البطالة بنسب كبيرة، والملاحظ أنه حتى إذا ما تم تحقيقه "استلزم وقتا طويلا ما بين 7 إلى 10 سنوات مقابل تخفيض بحوالي 3٪ إلى 5٪ في نسب البطالة"[6].

ب- عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل. وتخلي الدولة عن سياسة التعيين للخريجين، وهي من جملة الشروط التي يفرضها برنامج التعديل الهيكلي[7]، مما يسبب **بطالة ذوي الشهادات** Intelectual Unemployment.

ج- الخوصصة وما يواكبها من غلق العديد من المؤسسات، أو على الأقل صعوبة انتقال عمال القطاع العام إلى القطاع الخاص، بسبب تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتحويل المسار من صناعة إلى أخرى. ويطلق عادة على هذه البطالة اسم البطالة الدورية cyclical Unemployment، أي ناتجة عن "دورة النظام الرأسمالي"[8] التي تتراوح دوما بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي من جهة، وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال من جهة أخرى.

هـ- قلة بناء المصانع ودور العمل.

و- إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتوج المحلي.

2-الأسباب الشخصية:

أ- رغبة الشباب في الالتحاق بعمل معين رغم عدم توفره على أمل توفره مستقبلا.

ب- نفور بعض الشباب من امتهان الحرف اليدوية والفلاحة مما يعمق النزوح الريفي ويزيد من اكتظاظ المدن.

ج- عزوف بعض الشباب عن العمل وتفضيلهم العبث والترف حيث وإن كانوا من أسر ثرية إلا أنهم يتحولون إلى عالة على المجتمع.

د- تفضيل الكسب السهل كالتسول والسرقة والنصب والاتجار في المخدرات.

هـ- تعاطي المخدرات والمسكرات مما يسبب نخور الأفراد وعدم قدرتهم على العمل.

---

[6] مختاري فيصل، **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية.**

[7] عاشور أحمد، **المرجع السابق،** ص 51.

[8] خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل**. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004، ص.19.

3-الأسباب الموضوعية:

وتخص موضوع العمل وما يتميز به من خصائص:

أ- عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في المكان المناسب.

ب- عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التعيين.

ج- عدم تناسب الأجر والعمل مما يدفع بالعاملين إلى ترك ذلك العمل مؤديا إلى ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة.

د- ثبات الأجور وعدم تغييرها مع الاتجاه التضخمي للأسعار، وهو كذلك من الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول[9].

هـ- وجود فجوة كبيرة بين أجور العمال العاملين لدى جهات مختلفة مما يدفع الشباب إلى النفور من العمل ذي الأجر الأدنى.

و- الاستعانة بالآلات الحديثة والاستغناء عن بعض العاملين متسببة في **البطالة الهيكلية أو البنائية Structural Unemployment، أي** المرتبطة بهيكلة الاقتصاد بعد "تغير هيكل الطلب على المنتجات، أو التقدم التكنولوجي وتعويض الآلة للعمال، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثا عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى"[10].

ز- العولمة وما تحدثه من انفتاح الحدود أمام العمالة الأجنبية على حساب العمالة المحلية، نظرا إلى رخص ثمن الأولى أو إتقانها للعمل (مثال الصينيين في قطاع البناء في الجزائر).

ح- احتكار السلع مما يؤدي إلى غلائها ومن ثم عزوف الناس عن شرائها مما يقلل من إنتاجها وتسريح فائض العمال المنتجين لها.

الآثار المختلفة للبطالة:

للبطالة عدة آثار جانبية سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة كنتيجة للفقر الذي يعتبر شديد الارتباط بها.

---

[9] عاشور أحمد، **المرجع السابق،** ص 51.

[10] ج. د.هـ، كول، **البطالة ووسائل التوظف الكامل**. ترجمة. مصطفى كمال فايز، القاهرة: دار الفكر العربي، ب.ت.ن، ص .98.

1-الآثار النفسية:

يتعرض البطال للشعور بالإحباط وما ينجم عنه من قتل الطموح والنبوغ من جهة، والعنف من خلال ارتكاب الجرائم من جهة أخرى. ويرى دولاردو (1939) أنّ الإحباط يؤدي إلى العدوان، وأن النسب العالية من الإجرام تنتشر في الجماعات الفقيرة"[11]. وما من شك أن مجتمعاتنا اليوم تنتشر فيها البطالة والفقر وتكثر فيها عمليات الإجرام. وهذا ليس غريبا لدى المسلمين حيث كان الحديث الشريف سباقا في تفسير الآثار النفسية للبطالة عند قوله ﷺ: "البطالة تقسي القلب"[12].

وعادة ما تؤدي البطالة إلى ظاهرة الشعور بالنقص في خضم الصراع من أجل التفوق الذي يميز فئة الشباب خاصة. وفي هذا السياق يرى آدلر (1870- 1937) أن "عقدة النقص قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، كوسيلة لجلب الانتباه"[13]. كما لفت دوقراف (1950) الانتباه إلى دور الإحساس بالظلم في نشوء الإجرام.

والواقع أن البطالة عادة ما تترتب عليها نتائج جنائية ومنها:

أ- انتشار القتل بسب الطمع في الحصول على المال.

ب- انتشار الجرائم المخلة بالعرض كالزنا والدعارة.

ج- ارتكاب جرائم الاغتصاب.

هـ- الجرائم المخلة بالشرف: كالسرقة والرشوة والنصب والتزوير والاتجار في المخدرات.

2-الآثار الخلقية:

وبما أن الفراغ عدو الإنسان، فإن البطالة كثيرا ما تكون سببا في الابتعاد عن السلوك القويم وانتهاج منهج التسول أو السرقة أو النصب أو الاحتيال، وهي كلها أفعال مذمومة أو محرمة في الإسلام. وإذا كان حد السرقة الذي هو قطع اليد معروفا لدى الكثير رغم عدم تطبيقه بسبب حركية المطالبة بحقوق الإنسان وعولمتها، فإن التسول مذموم فقد روي عن

---

[11] مزوز بركو، **النظريات المفسرة للانحراف والجريمة**.http://mazouzpsychologie.maktoobblog.com/ 2011/5/2.

[12] إبراهيم عبد الراضي، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة. الإسكندرية:** المكتب الجامعي الحديث، 2008. ص 42.

[13] مزوز بركو، **المرجع السابق**.

الماوردي رحمه الله أنه "إذا تعرض للمسألة ذو جلد وقوة على العمل زجره وأمره أن يتعرض بالاحتراف لعمله... فإن أقام على المسألة عزره حتى يقلع عنها"[14].

وتزداد الأوضاع سوءا اليوم في المجتمعات العربية والإسلامية حيث عادة ما يعيش البطال بعيدا عن ممارسة الشعائر الدينية، أو ممارستها دون أكمل وجه. وهذا ليس جديدا حيث شبه الرسول صلى الله عليه وسلم الفقر بالكفر وكان يتعوذ منه في قوله الشريف: "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر"[15]، وهو نفس ما ذهب إليه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حينما قال: " لو كان الفقر رجلا لقتلته"[16].

3-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة:

يمثل العاطل عبئا اقتصاديا على أسرته، كما تتوقف وتيرة التطور الاجتماعي بسبب قلة الزواج الناجمة عن نقص المؤونة وعدم القدرة على سد تكاليف الإعالة، مؤديا إلى انتشار العنوسة.

كما أن للبطالة انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية للمواطن مما يخلق كسادا اقتصاديا، يرافقه تراجع الإنتاج وتضخم الأسعار بعدما يقل الإنتاج ويكثر الطلب.

4-الآثار السياسية للبطالة:

تؤدي البطالة إلى التطرف والإرهاب لأن عمل الشخص يعطيه الأمن الاجتماعي Societal[*] Security في منظومته الثلاثية من أمن مكاني وأمن غدائي وأمن صحي، وهو ما تعرفه المجتمعات التي تنتشر فيها البطالة بشكل كبير، حيث عادة ما تستغل جماعات الأشرار والجريمة المنظمة، والجماعات الإرهابية الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية للشباب وحتى الأطفال من أجل تجنيدهم في صفوفها. كما يقترف البطال في الكثير من الحالات جريمة التجسس ضد بلده لصالح العدو.

والحقيقة أن هذه الأحداث تظهر نتيجة نقص ولاء المواطن لدولته التي تعجز اليوم في ظل الظروف التي تفرضها فواعل العولمة عن سد حاجياته من أمن جسدي، وأمان نفسي، وتأمين اقتصادي. وهنا تكون الدول بين محكّين، يتمثل الأول في صعوبة التحكم في الأزمات

---

[14] **نفس المرجع**، ص. 47.

[15] أسامة السيد عبد السميع، **المرجع السابق**، ص. 48.

[16] **المرجع نفسه**.

[*] لفظ مركب وتعبير حديث القصد منه أن يعيش الفرد ويحيا حياة اجتماعية آمنة مطمئنة مستقرة على نفسه ورزقه ومكانه.

الاجتماعية والاقتصادية وإرضاء مواطنيها، وينجم الثاني عن تغلغل الفواعل الدولية المختلفة في الشؤون الداخلية للدول، فصار سهلا اختراقها وتحريك شعوبها ضدها. وليس غريبا عنا أن الحراك الاجتماعي الذي تعرفه اليوم عديد الدول العربية هو نتاج الظروف الاقتصادية المزرية التي يعيشها المواطنون بعد تفشي ظاهرة البطالة وانتشار الفقر، مما دفع الشعوب إلى تجريم أنظمتها والبحث عن أمثل السبل لتغيير الأوضاع مهما كانت الوسيلة وكلفتها.

كما تجدر الإشارة إلى التشويش الذي تخلقه البطالة على السياسة الاقتصادية للدولة عندما ترتفع ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن وما يترتب عليها من اختلال التوازن في نسبة السكان بين منطقة ومنطقة أخرى، وانتشار الازدحام في المواصلات وإرباك حركة المرور. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الإجرام في المدن وصعوبة التغطية الأمنية لكل الأحياء مرتفعة الكثافة مما يثقل كاهل الاقتصاد الوطني.

أما على مستوى العلاقات مع الخارج فقد انتشرت اليوم ظاهرة الهجرة بشكليها الشرعي وغير الشرعي. فإذا كانت الهجرة الشرعية تستنزف القدرات الاقتصادية للدولة بسبب هجرة الإطارات التي لم تتوفر لها سبل العيش الكريم في بلدانها، فإن الهجرة غير الشرعية هي الأخرى مؤشر على إخفاق السياسات الاقتصادية للدول، بحيث تسدد ضربات قوية لآمال التنمية المستدامة في الدول المعنية، لاسيما أن هذه الظاهرة تنتشر بين فئات الشباب الذي يعتبر السند القوي لأي مخطط تنموي، دون أن ننسى أن تركيبة المجتمعات التي ترى نفسها فتية لن تبقى كذلك إلى الأبد.

والخلاصة أنّ الظواهر سالفة الذكر كلها مؤشرات الفشل والإخفاق السياسي للدول التي تنتشر فيها.

واقع البطالة في الجزائر:

1-نسب البطالة وخصائصها:

تختلف الإحصائيات حول العدد الفعلي للبطالين في الجزائر، لكن ما لا يخفى على أحد هو ارتفاع نسبها، حيث يشير تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه في الفترة ما بين 1980 و2002 وصل معدل ارتفاع البطالة في الجزائر إلى 2،8 %[17]، قبل سوريا التي بلغ فيها 2،4%، ومصر بـ 2،2 %.

[17] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، **تحديات أمن الإنسان العربي**، بيروت:المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009. ص 110.

وتشير الإحصائيات الجديدة لشهر سبتمبر 2010 إلى أنّ "عدد أفراد الفئة النشيطة يقدر بـ 10.812.000 فرد، يشتغل منهم 9.735.000 فرد، حيث 1.474.000 منصب لصالح النساء[18]. وهنا يجب التنبيه إلى أن هذه الأرقام لا تشير إلى ذوي الوظائف الدائمة فقط، إذ تم إدراج الفئات التي تمارس وظائف مؤقتة، وتلك التي استفادت من عقود ما قبل التشغيل ضمن الفئة المشتغلة.

والجدير بالذكر هو انتشار ظاهرة العمالة الفتية في المجتمع الجزائري، حيث بلغ معدل مشاركة قوة العمل في سن الخامسة عشرة فما فوق 41.7 %". وتتوزع هذه النسبة بين 68.9"% من الرجال مقابل 14.2%"[19] من النساء. والواقع أنه وإن لم تتوفر لنا نسب عن الفئة الأقل من سن الخامسة عشرة بسبب اشتغالها غير المنظم، إلا أن العديد من أطفالنا قد اقتحموا، أو أقحموا ميدان الشغل بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، فكثيرا ما تضطر العائلات الجزائرية إلى تكليف أطفالها عناء البحث عن مصادر جديدة للدخل من أجل سد العجز الذي مني به الأولياء. وتختلف مجالات اشتغال هذه الفئة من المدن إلى الأرياف، حيث تعج المدن بالباعة المتجولين من الأطفال سواء أكانوا ذكورا أم إناثا، وتمتلئ أرصفة الطرق لا سيما السريعة منها بهؤلاء الأطفال، فمنهم من يبيع الخبز المنزلي، ومنهم من يتعداه إلى مأكولات أخرى، في الوقت الذي يقتصر العديد من الذكور على بيع السجائر. أما في الأرياف فعادة ما يوظف الأطفال في المزارع لجني المحاصيل الزراعية أو نقلها، أو حتى بيعها. ولا أحد يمكنه إنكار حقيقة أن التسيب المدرسي المتنامي مرده إلى هذه الظروف الاقتصادية العويصة التي يعيشها الأطفال في الأوساط الفقيرة.

أما عن خصائص البطالة في الجزائر فيمكن القول أنّ فئة الشباب هي الأكثر تضررا من البطالة حيث " 80.5% من البطالين تتراوح أعمارهم بين 20 و34 سنة، مارس معظمهم (80.4%) وظائف مؤقتة، في الوقت الذي فقد 28.5% منهم وظائفهم منذ أقل من سنة"[20]. كما يقدر عدد الجزائريين البطالين والذين هم تحت سن الخامسة والثلاثين بـ 87.8% [21]، أما الذين هم دون سن الثلاثين فيمثلون 75%"[22].

أما الخاصية الأخرى للبطالة في الجزائر فهي ارتفاع نسبها لدى النساء، حيث ارتفعت نسبة النساء العاطلات من 15.3% سنة 2003 إلى 20.4% سنة 2006. كما تشير الإحصائيات

---

[18] Kezoul, «**le chômage touche principalement les jeunes** »,**http// www.algeria 360.com**

[19] **Ibidem**.

[20] **Ibidem**.

[21] **www.magharebia.com.**

[22] **Ibidem.**

الجديدة إلى أن نسبة البطالة عند النساء تقدر بـ 25،8% من إجمالي اللواتي ينتمين إلى الفئة النشيطة. ويلخص الجدول الآتي خصائص البطالة في الجزائر حسب معياري السن والجنس.:

جدول رقم 1: البطالة في الجزائر حسب السن والجنس. المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.[23]

الفئة	2003	النسبة	2006	النسبة
أقل من 30 سنة	1.505.297	%72.4	869.879	%70.1
أكثر من 30 سنة	572.973	%27.6	370.962	%29.9
الإجمالي	2.078.270	%100	1.240.841	%100
الرجال	1.759.933	%84.68	988.288	%79.6
النساء	318.337	%15.32	252.553	%20.4
الإجمالي	2.078.270	%100	1.240.841	%100

2-سياسة التشغيل وآثارها على البطالة:

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة منذ الاستقلال في مجال التشغيل إلا أنّ نسب البطالة في الجزائر لا تزال جد عالية، لاسيما وأن القطاع الخاص اليوم لا يزال يشارك بنسب ضئيلة في التوظيف، حيث تعتبر الوظيفة العمومية أكثر استقطابا للباحثين عن العمل لما لها من مزايا استقرار المنصب والتأمين على التقاعد. وقد رصد المدير السابق للوظيفة العمومية جمال خرشي تطور عدد الموظفين في القطاع" بـ 1440335 سنة 2000 مقابل 1380958 سنة 1995، و70126 سنة 1960."[24]

وعلى العموم فقد عرفت سياسات التشغيل دفعا قويا في السنوات الأخيرة إذ انتقلت الطبقة المشتغلة من ستة ملايين سنة 1999 إلى 9.3 ملايين سنة 2007، بتطور قدر بـ 67.5%.

---

[23] **Données sur l'Emploi et Le chômage en Algérie.**

www.mtess.gov.dz/…fr…/**emploi**/…/**EMPLOI**%20ET%20 **CHOMAGE**.pdf.

[24] Kharchi Djamel, « La Fonction Publique Algérienne: Bilan et Perspective », **Recueil de Conférences**, Tome III, INC, 2001- 2003, pp 74-75.

وتتوزع هذه الطبقة على عدة قطاعات كما يلي:

جدول رقم 1: عدد الموظفين حسب القطاعات[25]. المصدر الديوان الوطني للإحصاء.

	1999	2004	2005	2007
السكان المشتغلون	6.073.000	8.046.000	8.497.000	9.300.000
الفلاحة	1.185.000	1.617.000	1.683.000	1.852.000
الصناعة	493.000	523.000	523.000	522.000
البناء والأشغال العمومية	743.000	977.000	1.050.000	1.258.000
أشكال التوظيف الموازي، (العمل المنزلي، إجراءات المساعدة على التوظيف)	1.175.000	2.070.000	2.275.000	2.225.000
التجارة، الخدمات والإدارة	2.477.000	2.859.000	2.966.000	3.143.000

وتشير إحصائيات جديدة إلى أنّ قطاع الخدمات والتجارة لا يزال يحتل الصدارة في التوظيف "بنسبة 55،2%، ليليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 19،4%، وبعده قطاع الصناعة بـ 13،7% وأخيرا قطاع الفلاحة بـ 11،7%."[26]

وقد أدت سياسات التشغيل سالفة الذكر إلى انخفاض محسوس في نسبة البطالة لتصل إلى 10،3 % عام2011 حسب التصريحات الرسمية. ويبيّن المنحنى الآتي تغير نسب البطالة في الفترة 1999- 2007.

Source: - Données sur l'Emploi et Le chômage en Algérie, Op.Cit.

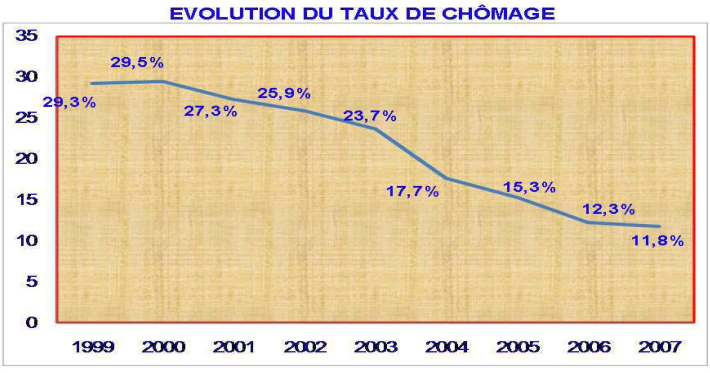

7

[25] **Données sur l'Emploi et Le chômage en Algérie.**Op.cit.

[26] Kezoul, **Op.Cit.**

ويلاحظ من المنحنى أعلاه انخفاض نسب البطالة من سنة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

أ- تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001- 2004.

ب- تجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009، إضافة إلى البرامج الخاصة بالهضاب العليا والجنوب.

ج- تطور مستوى الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لاسيما في الفترة قبل أكتوبر 2009.

د- نتائج ترتيبات التوظيف، وترتيبات خلق مناصب الشغل في إطار تزكية تشغيل الشباب التي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب شغل في الفترة 1999- 2007، بتكلفة قدرها 150 مليار دولار.

هـ- النمو خارج المحروقات الذي قدر بـ 6.5% سنة 2007، ضمن قطاعات مولدة للعمل كالبناء والأشغال العمومية.

3-البطالة والعنف في الجزائر:

إن ارتباط البطالة بالفقر والعنف في الجزائر ليس حديث العهد، إذ يمكن تتبع آثاره إلى الفترة الاستعمارية لما جاءت الثورة التحريرية كردة فعل قوية ضد تهميش الجزائريين عن سوق العمل. وفي هذا الصدد تشير إحصائيات 1954 إلى "أنّ 207 مليون هكتار من الأراضي الزراعية كانت موزعة على 25 ألف معمر"[27]، في الوقت الذي "تقاسم أكثر من 622 ألف شخص جزائري مسلم 506 مليون هكتار معظمها من الأراضي الفقيرة وغير الصالحة للزراعة. ونجم عن تلك الأوضاع بطالة فعلية في أوساط الجزائريين قدرت بـ 1.5 مليون نسمة"[28]، فاضطر معظمهم للهجرة إلى المدن أو إلى أوروبا خاصة فرنسا، فبلغ "معدل الهجرة 1 مقابل 7 أشخاص أي 14%، وفي المناطق الجبلية الكثيفة السكان بلغ عددهم 5 مقابل كل 10 أشخاص أي 50%."[29] ولعل ارتفاع نسبة المهاجرين هي ما سهل مهمة نقل الحرب التحريرية إلى الخارج.

أما في عهد الجزائر المستقلة فقد أدت سياسات التنمية المسطرة منذ أواخر الستينيات والمبنية على إقامة صناعة ثقيلة وإيجاد فرص عمل كافية لليد العاملة العاطلة، إلى انحسار البطالة، خاصة وأنّ الصناعة صارت تستوعب 17.20% من اليد العاملة سنة 1977، بعد أن

---

[27] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 125.

[28] **نفس المرجع**، ص 126.

[29] **نفس المرجع**، ص 127.

كانت لا تستوعب سوى 10% سنة 1966. وقد عرفت هذه الفترة إلى غاية نهاية الثمانينات تحسُّن الظروف المعيشية والخدمات الصحية مما انعكس إيجابا على الاستقرار الداخلي.

وعرفت سنوات الثمانينيات جملة من الأحداث عجلت بانفجار الأوضاع في الجزائر يوم 5 أكتوبر، 1988 ومنها انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، وعدم قدرة الدولة على التقليل من الإنفاق العام بسبب نمط الحياة الاستهلاكية غير الرشيد، خاصة بعدما شجع النظام "برامج مكافحة الندرة" المعتمدة على الاستيراد المكثف للسلع، وتخلت الدولة عن وظائفها كالعلاج المجاني، ومنح العلاج المجاني في الخارج، وتوقف استيراد الأجهزة الطبية والأدوية خاصة تلك التي كان يتمتع بها المحتاجون.

وتزامن ذلك كله مع ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع في النظام التعليمي مقابل ضعف القدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة في التشغيل، حيث أصبحت البطالة تمس فئات اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات من أطباء ومهندسين بعدما كانوا "في الفترة 1962-1984 يوظفون بالكامل"[30]. وقد ساهم ذلك وإلى حد كبير في تفجير العنف المرير الذي امتد على طوال فترة التسعينيات ومازالت تبعاته تلاحظ هنا وهناك، آتيا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد.

وقد بينت الأحداث الأخيرة التي عرفتها الجزائر خلال شهر جانفي 2011 وبكل وضوح دور البطالة والفقر في زعزعة الاستقرار الداخلي، إذ تميّزت موجات العنف وأعمال الشغب تلك بصغر سن القائمين عليها الذي تراوح بين 12 و 16سنة، في الوقت الذي تتعالى الأصوات الداعية إلى ضرورة الاعتناء النفسي والاجتماعي والاقتصادي بهذه الفئة.

والواقع أنّ المجتمع الجزائري اليوم يعيش ظاهرة هشاشة البناء الاجتماعي بعد ما تزعزع البناء الاقتصادي للدولة، حيث أصبح الفرد الجزائري ينظر إليها بعين يائسة بسبب عجزها عن حماية أمنه الاجتماعي. وقد تؤدي هذه الأوضاع إلى ما أسماه Norbert Elias بـ"ظاهرة تفكك المجتمع وتراجع حظوظ التقدم الاجتماعي"[31]. لاسيما بعد ظاهرة "تمدد مرحلة الشباب" في الجزائر، إذ انتقل متوسط سن الزواج بين الرجال من 23,6 سنة عام 1966 إلى 33 سنة عام 2002. أما عند النساء فقد انتقل ذلك المتوسط من3 ,18 سنة إلى 29,6 سنة. وتعبّر هذه الأرقام عن تقلص دور الأسرة في

---

[30] Ali Mebroukine, **LA migration hautement qualifiée Algérienne: tentative d'étiologie d'un sinitre**. European University Institute: Robert Schuman centre for Advanced Studies.

www.carim.org/index.php?callContent=484&callText=1274.

[31] Abdelkader Lakjaa, **LA jeunesse algerienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires.** www.cdesoran.org/doc/**Lakjaa**3.pdf.

التكفل النفسي بالفرد وتحقيق استقراره، مما يثير نتيجة عكسية وهو العبث بالقيم الاجتماعية من أجل تمضية الوقت والقضاء على الفراغ والروتين.

والنتيجة أنه تحصى اليوم أعداد متزايدة لحالات الانهيار العصبي بسبب التوتر الناجم عن أمل الفرد في إثبات ذاته وصعوبة تحقيق ذلك، وهو ما يفسر انتشار تعاطي المخدرات لدى أفراد تقل أعمارهم عن السابعة عشرة ربيعا، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنّ "عدد مهربي ومستهلكي المخدرات في تزايد مستمر[32]"، حيث سجلت مصالح الأمن الوطني "4403 حالة اتجار غير شرعي بالمخدرات سنة 2009 و3417 حالة سنة 2010"[33]. مما يعني أن تناول المخدرات قد تجاوز ثنائية "الصحة / القانون" ليدخل دائرة التكفل السياسي.

وفي نفس السياق سجلت حالات الانتحار في الجزائر ارتفاعا مذهلا حيث انتقلت من 391 سنة 1990، إلى 412 حالة سنة 1991، وربط هذه الحصيلة بالبطالة ليس من قبيل الخيال في وقت كانت الجزائر قد دخلت مرحلة غلق المصانع وتسريح العمال حيث صارت العديد من العائلات دون عائل.

ولا يختلف الوضع في السنوات الأخيرة عن هذا حيث تم تسجيل "210 حالة انتحار سنة 2004 و244 سنة 2005"[34] أما "سنة 2009 فقد سجلت 203 حالة بدلا من 143 حالة سنة 2008."[35]

وتؤكد العديد من الدراسات أن فئة الشباب هي الأكثر تعرضا لظاهرة الانتحار، حيث احتلت الفئة المعمرة بـ 18 سنة إلى 40 سنة الصدارة بـ 5/4 [36]من جملة حالات الانتحار طوال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2005. ولم يختلف الأمر البتة عن إحصائيات سنتي 2008 و2009 حيث لوحظ أن "65 حالة انتحار كانت سن أصحابها تتراوح بين 18 سنة و30 سنة. وسجلت 25 حالة للذين دون سن 18، و59 حالة لمن هم بين 31 سنة و45 سنة"[37]. أما فيما تعلق بسنة 2010 فقد سجلت مصالح الأمن الوطني 335 حالة انتحار، كما سجلت نفس المصالح 157 حالة انتحار في الخماسي الأول من سنة 2011.

وتبدو العلاقة بين البطالة وهذه النسب الكبيرة من الانتحار جد واضحة لاسيما وأن الإحصائيات تشير إلى أن "63% من المنتحرين هم من دون وظيفة، و8% منهم يعيشون من

[32] Ibid.

[33] "ندوة"، **مجلة الشرطة**، عدد 97، ، الجزائر: المديرية العامة للأمن الوطني، أفريل 2011 ص 16.

[34] http://**www.aujourdhui.ma**/international-details45073.html.

[35] http://**www.algerie-dz.com**/article18367.html.

[36] http://**www.aujourdhui.ma**/international-details45073.html.

[37] http://**www.algerie-dz.com**/article18367.html

التجارة الموازية، و6% هم من الطلبة"[38]. وقد أكد المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي في تقريره للسداسي الأول من سنة 2006 هذه العلاقة حيث أقر أنّ " صعوبة الحصول على منصب شغل تقف وراء العديد من الآفات الاجتماعية كالمخدرات، والانحراف، والدعارة والانتحار..."[39]. وبالعودة إلى إحصائيات مصالح الأمن الوطني يبدو أن فئة الأشخاص من دون مهنة قد سجل "ضمنها 53 حالة انتحار لسنة 2010، و59 حالة خلال الخماسي الأول من سنة 2011"[40]، وذلك تزامنا مع ما يحدث في البلدان العربية من فوضى اجتماعية سجلت خلالها العديد من حالات الانتحار بالحرق وقطع الأعصاب.

ويزداد خطر البطالة اليوم على الاستقرار الداخلي بعد أن فقدت المدرسة والجامعة صفتها كوسيلة للترقية الاجتماعية، بعد الارتفاع المذهل لبطالة المتعلمين، إذ يشير إحصاء الديوان الوطني للإحصاء سنة 2008 إلى "وجود 300000 بطال مصرح بهم يمتلكون البكالوريا، ومنهم 120.000 بطال لهم مستوى البكالوريا +5، وتدوم مدة طلب العمل حوالي 36 شهرا، ويمثلون نسبة 15% من حجم البطالة"[41]. وهذا ما قتل روح الإبداع عند طلبتنا حيث صارت الأقسام مليئة بالكسالى واللامبالين، وهم يحتجُّون بأنّ سابقيهم قد أدوا واجبهم من حيث التفوق والتحصيل العلمي دون أن ينالوا الاعتراف والتقدير، وبالأحرى لم يوفقوا في تلبية مطالب الحياة الأساسية كالعمل والمسكن والزواج.

الخاتمة:

إن البطالة ظاهرة عالمية خطيرة العواقب، فهي وإن اختلفت نسبها تنتشر في كافة الدول خاصة بعد ظاهرة عولمة اقتصاد السوق، وفرض النظام الرأسمالي على الدول وما انجر عنه من تحولات تجسدت في تسريح العمال، وقلة فرص التوظيف العام.

والواقع أن البطالة اليوم أصبحت السبب الرئيسي في زعزعة استقرار الدول لاسيما المتخلفة منها، التي عادة ما اقترنت ظاهرة فشل سياساتها الاقتصادية مع استعصاء نهج الإصلاحات السياسية حتى صارت تنعت بالدول الفاشلة.

---

(38) http://**www.aujourdhui.ma**/international-details45073.html.

(39) http://**www.algerie-dz.com**/article 6214.html.

(40) بناء على جداول تم الحصول عليها بعد مقابلة مع عميد في الشرطة القضائية،مقر الشرطة القضائية، بن عكنون، الجزائر، 15 جوان 2011.

(41) Ali Mebroukine, **Op.Cit.**

وفي الأخير يمكن التوصية بضرورة الاعتناء بالموارد البشرية لاسيما في الدول الفتية التي تزخر بالطاقات الشبانية، نظرا إلى كونها ثروة يعول عليها كثيرا في التقدم الحضاري، وكأساس لكل تنمية مستدامة.

قائمة المراجع:

I- المراجع باللغة العربية:

- جامع، محمد نبيل، **البطالة قنبلة موقوتة، فك شفراتها وحديث مع الشباب**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008.

- الزواوي، خالد، **البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل**. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004.

- كول، ج.د.هـ، **البطالة ووسائل التوظف الكامل**.ترجمة. مصطفى كمال فايز، القاهرة: دار الفكر العربي، ب.ت.ن.

- مختاري، فيصل، **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية.**

- السيد عبد السميع، أسامة، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الآثار، الحلول**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

- عاشور، أحمد، **مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2008.

- عبد الراضي، إبراهيم، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة. الإسكندرية:** المكتب الجامعي الحديث، 2008.

- **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان** العربي، بيروت:المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

المقالات:

- "ندوة"، **مجلة الشرطة**. عدد 97، الجزائر: المديرية العامة للأمن الوطني، أفريل 2011.

II-المراجع باللغة الأجنبية:

- KEZOUL, « **le chomage touche principalement les hjeunes** »,http// www.algeria 360.com

-www.magharebia.com.

- KHARCHI, Djamel, « La Fonction Publique Algérienne: Bilan et Perspective », **Recueil de Conférences**, Tome III, INC, 2001- 2003, pp 74-75.

- LAKJAA, ABDELKADER, **LA JEUNESSE ALGERIENNE**

Entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires www.cdesoran.org/doc/**Lakjaa**3.pdf

- MEBROUKINE , Ali, **LA migration hautement qualifiée Algérienne: tentative d'étiologied'un sinitre**. European University Institute: Robert Schuman centre for Advanced Studies.

- www.carim.org/index.php?callContent=484&callText=1274.

- http://**www.aujourdhui.ma**/international-details45073.html.

- http://**www.algerie-dz.com**/article18367.html.

-http://www.algerie-dz.com/article 6214.html.